



مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies - University of Karbala



العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:



كيف يمكن إدارة الفوضى في العراق؟



داعش قد يصبح ممثل
السنة إذا لم يكبح جماحه سريعاً



السياسيون العراقيون
عاجزون عن مواجهة داعش



السنة الثانية

العدد ((٨٨))

الأحد / ٢٤ / ٨ / ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا
خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران / ١٩١﴾

فَهْؤُلَاءِ الْمَطَّلِعُونَ

الافتتاحية

٣ | كيف يصوّر معهد واشنطن ومعهد بروكينغز الأوضاع في العراق؟

مقالات استراتيجية

٤ | التدخل الإيراني في العراق سيعمق الانشقاقات

٦ | كيف يمكن إدارة الفوضى في العراق؟

٩ | العراق بحاجة إلى قيادة جديدة

١١ | النفط والحرب الأهلية العراقية

١٧ | داعش قد يصبح ممثل السنة إذا لم يكبح جماحه سريعاً

٢١ | السياسيون العراقيون عاجزون عن مواجهة داعش

٢٣ | متابعات إعلامية بمناسبة أحداث الموصل

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. حيدر حسين آل طعمت

د. علي أحمد فارس

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شميران

الموقع الإلكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

كيف يصور معهد واشنطن ومعهد بروكينغز الأوضاع في العراق؟

العدد
[٨٨]

إجراء استفتاء يسمح للسنة بإنشاء منطقة فيدرالية مستقلة خاصة بهم، للسبب نفسه المذكور أعلاه.

وفي مقال "النفط والحرب الأهلية العراقية" نرى حرص الكاتب الاستراتيجي المهم "كينيث بولاك" على أهمية استمرار تدفق صادرات نفط الجنوب ويعتقد أنه من غير المحتمل أن يسبب تطور الحرب الأهلية في العراق إلى توقف إنتاج النفط العراقي، وهذا الاهتمام الغربي بموضوع النفط ليس بالأمر المستغرب، فهو في بؤرة مصالحهم ويعد من الأسباب الرئيسية للاهتمام الأمريكي والأوروبي بالعراق فضلاً على مصالح إسرائيل طبعاً.

وأخيراً نلاحظ في مقال للكاتب حيدر الخوئي (سليل عائلة المرجع الديني الأعلى الخوئي المعروفة في النجف والعالم الشيعي؟!)"السياسيون العراقيون عاجزون عن مواجهة داعش" المنشور في موقع مركز أبحاث تشاثام هاوس البريطاني- وهو توأم مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي - التأكيد على اللامركزية ومنح صلاحيات واسعة للمحافظات كأفضل احتمال أو الاعتراف بتقسيم العراق والقبول بالأمر الواقع كأسوأ احتمال، وكلا الاحتمالين يؤديان إلى تقسيم وتجزئة البلد لصالح إسرائيل والشركات النفطية العملاقة، ونلاحظ كذلك التأكيد على أن المالكي هو أصل المشكلة في العراق، وهذا يأتي متناغماً ومنسجماً مع بقية الدراسات والمقالات المنشورة الأخرى، الأمر الذي يدل على وجود التخطيط والتنسيق والتوجيه المركزي بين هذه الأجهزة الإعلامية والمراكز البحثية.

في هذا العدد مجموعة جديدة من المواد الاستراتيجية التي تتناول أحداث العراق في مرحلة ما بعد الموصل، وهي من مصدرين مهمين وهما معهد واشنطن الذي يمثل مصالح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومعهد بروكينغز القريب جداً من صناع القرار الاستراتيجي الأمريكي. ففي مقال "التدخل الإيراني في العراق سيعمق الانشقاقات" نلاحظ مجموعة من الأكاذيب الاستراتيجية التي يُقصد منها التضليل الاستراتيجي للتشويش على المخطط الأصلي الواضح لدى المتابعين الاستراتيجيين، فنرى الكاتب يصور الأمور وكأن الفتنة الطائفية المستشرية في عموم المنطقة الآن مصدرها محلي وسكان المنطقة أنفسهم، بينما هم يريدون إطفاءها والقضاء عليها، ولكن العكس هو الصحيح.

وفي مقال "كيف يمكن إدارة الفوضى في العراق؟" نلاحظ المبالغة المتعمدة بقدرات داعش وكيف أنها غيرت المشهد الاستراتيجي في المنطقة، ونرى التأكيد على الاستياء السني، الذي يراد الاستفادة منه لتشكيل الأقاليم ومن ثم التقسيم.

وفي مقال "داعش قد يصبح ممثل السنة إذا لم يُكبح جماحه سريعاً" نلاحظ المبالغة الاسطورية بقدرات داعش وكيف أنها تريد تغيير خارطة المنطقة المبنية على أساس اتفاقية سايكس-بيكو، ونرى تأكيد الكاتب على ضرورة تجميع المعتدلين السنة لطرده داعش ومن ثم إقامة الإقليم السني ومن ثم التقسيم.

وفي مقالات معهد بروكينغز نلاحظ في مقال "العراق بحاجة إلى قيادة جديدة" تأكيد الكاتب على ضرورة

٣
نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد / ٢٤ / ٨ / ٢٠١٤



التدخل الإيراني في العراق سيعمق الانشقاقات

الكاتب: مايكل سينغ / المدير الإداري لعهد واشنطن

معهد واشنطن - ٢٠١٤/٦/١٧

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

لدى إيران والولايات المتحدة مصالح مشتركة في منع تقدم المجموعة السنية المتطرفة داعش، ومع ذلك فإن قبول العرض الإيراني بتقديم المساعدة في العراق سيكون خطأ مميتاً؛ لأن المسألة لا ترتبط فقط بفشل الشراكة بين الطرفين في تحسين الأوضاع في العراق، ولكن المسألة تكمن في أن هذا التعاون قد يزيد الأوضاع سوءاً في البلد وفي الشرق الأوسط كله، لأن تورط إيران الشيعية في العراق سيفهم من قبل السنة على أنه تورط طائفي صريح، الأمر الذي سيزيد من الاصطفافات والتوترات الطائفية في المنطقة

في قمع التمرد ولكنه ليس أفضل من غيره من البلدان في إنهاء حالات التمرد في سوريا أو حتى في إيران نفسها. ليست المسألة مرتبطة فقط بفشل الشراكة بين واشنطن وطهران في تحسين الأوضاع في العراق، ولكن المسألة في أن هذا التعاون قد يجعل الأوضاع أسوأ بكثير في البلد والشرق الأوسط كله.

إن الأزمة الحالية في العراق لا يمكن أن تصنف بدقة على أنها حرباً طائفية. فداعش بالكاد تحضى بتأييد إجماعي سني لأن السنة أنفسهم من ضحايا هذا التنظيم بسبب تعرضهم للأحكام القمعية في أغلب المناطق التي يسيطر عليها داعش. ولكن الشد الطائفي يعد عاملاً مهماً في ظهور مشاكل هذا البلد، لأن تورط إيران الشيعية في العراق سيفهم من قبل سنة العراق على أنه تورط طائفي صريح ومن ثم يزيد ذلك من التوترات الحاصلة. والمسؤولون العراقيون من ناحيتهم يدركون كما يبدو هذا الخطر لذلك هم غالباً ما يبدون قلقهم من قبول العروض الإيرانية. وبالمقابل فإن داعش والمجموعات الراديكالية سترحب بزيادة التورط الإيراني في العراق. فداعش تسعى لتأجيج المشاعر

كانت فيالق الحرس الثوري الإيراني واحدة من أشرس خصوم الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية الثانية. فلم تكن هذه الفيالق مسؤولة فقط عن تنظيم وتدريب وتسليح الميليشيات الشيعية التي تقاتل القوات الأمريكية ولكن أيضاً مسؤولة عن تصنيع وتصدير المتفجرات الخارقة للدروع إلى العراق، وهي من أهم الأسلحة التي تسببت بهلاك القوات الأمريكية هناك وهجمات الصواريخ وقذائف المورتر على المنطقة الخضراء في بغداد والتي صممت لتسريع رحيل الأمريكان. لهذا السبب وفضلاً على انعدام الثقة في العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ ١٩٧٩، لذلك فالمسألة أكبر من مجرد سماع أخبار المسؤولين الأمريكان والإيرانيين يناقشون إمكانية التنسيق بين الطرفين في العراق اليوم. لإيران والولايات المتحدة مصالح مشتركة في منع تقدم المجموعة السنية المتطرفة داعش، مع ذلك فإن قبول العرض الإيراني بتقديم المساعدة في العراق سيكون خطأ مميتاً.

إن كفاءة المساعدات الإيرانية محل شك في أحسن الأحوال: فقد أثبت الحرس الثوري الإيراني بأنه خبير

لهذا الصراع كما توسعت لتشمل لبنان والعراق وغيرها.

إن حلفاء أمريكا قلقون من وقوفها، في أحسن الأحوال على الحياد في هذا الصراع، وفي أسوأ الأحوال أن تفضل أمريكا التفاوض عن النشاطات الإيرانية الإقليمية في مقابل اتفاقية نووية وتعجيل إبعاد هذا (المحور) عن المنطقة. البعض قلق حتى من سعي الولايات المتحدة لبناء تحالف جديد مع إيران يخلف التحالف القديم في المنطقة. وحتى لو كانت هذه المخاوف في غير محلها، فإن تقبل الولايات المتحدة للدور الأمني الإيراني في العراق - أو حتى المحادثات الثنائية مع إيران حول الأمن الإقليمي الذي يستثني أصحاب المصالح الآخرين - سوف يزيد من تفاقم الوضع.

يجب أن لا يكون الهدف الوحيد للولايات المتحدة هو إبعاد داعش عن بغداد، ولكن أيضاً ينبغي أن تبني تحالفات لمنع انتشار الصراع الإقليمي الفوضوي واستعادة بعض مظاهر الاستقرار والتفاؤل في المنطقة. وهذه الحاجة بالنسبة للولايات المتحدة لا تتضمن بالضرورة إنزال قوات أمنية على الأرض ولكن تتطلب الالتزام الدبلوماسي والاستخدام الحكيم للقوة متى ما كان ذلك ملائماً. والمطلوب من إيران في الوقت نفسه عدم التورط أكثر في الصراعات الإقليمية وإنهاء دعم طهران لنظام الأسد في سوريا وإيقاف تمويلها وتسليحها للجماعات السنية والشيعية المتطرفة (مثل حزب الله وحماس) والتخلص من سياستها النووية. كل ذلك سيأتي بالفائدة ويعمل على تحسين الآفاق في الشرق الأوسط أكثر من الفائدة المتولدة من نشر فيالق الحرس الثوري الإيراني غير النظامية في العراق.

ضد الشيعة ومن ثم كسب الدعم المحلي والخارجي. فكلما زاد تورط إيران بالشأن العراقي - خصوصاً بالتنسيق مع الولايات المتحدة - كلما زاد استخدام داعش ذلك كدعاية ووسيلة للحصول على الأموال والمقاتلين، وسيزداد هذا الأثر الاستقطابي إذا لجأت إيران إلى تنظيم وتجهيز المتشددين الشيعة. فهؤلاء المتشددون قد يساعدون في إيقاف تقدم داعش على الأمد القصير، ولكن تنشيط الجماعات الشيعية المتشددة قد يهدد بعودة العراق إلى الحرب الطائفية المفتوحة، وباعتبار أنهم قد يصبحون بديلاً للقوات القتالية الرسمية، فسيمثل وجودها تهديداً مؤسساسياً للجهود المبذولة في بناء جيش عراقي بعيداً عن الطائفية.

إن التورط الكبير لفيالق الحرس الثوري الإيراني في العراق سيزيد من اعتماد رئيس الوزراء العراقي على إيران. وسيكون نجاحه جزئياً بسبب إدراكه بأن منافسيه في المجتمع الشيعي العراقي - والذين هم بعيدون عن التجانس - قريبون جداً من طهران. وبالعودة إلى إيران وإمكانياتها في تغيير ذلك، وليس من قبيل المصادفة، وبينما تبحث الولايات المتحدة عن إيجاد عراق مستقل وتعددي يبدو أن إيران ترغب بأن يكون السياسيون ورجال الدين العراقيون مدينين لها بالفضل. فالتدخل الإيراني في العراق مهما كانت منافعه التكتيكية الفورية سيعمق من الانشقاقات داخل البلد. كما أن التنسيق الأمريكي الإيراني سيتوقف عندما تظهر معارضة واضحة لدعوة الرئيس أوباما للمالكي بالتوجه إلى سنة العراق. وقد يكون لذلك تداعيات خارج العراق فكلما تراجعت الولايات المتحدة عن دورها الأمني التقليدي في الشرق الأوسط، كلما برزت صراعات بالوكالة بين القوى الإقليمية مثل إيران والسعودية وتركيا. وقد كانت سوريا خط المواجهة

كيف يمكن إدارة الفوضى في العراق؟

الكاتب: مايكل اينشتاد / مدير برنامج الدراسات العسكرية

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

والأمنية في معهد واشنطن

معهد واشنطن - ٢٠١٤/٦/١٨

على واشنطن أن تضغط على المالكي لإيجاد تحالفات مع السنة المعارضين لداesh من أجل إعادة تشكيل التحالف الذي هزم القاعدة في العراق أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويجب أن تضع شروطاً لكي ينفذ استراتيجية عابرة للطوائف، وأن تتأكد من أن هذه الجهود ستنجح أو أنه سوف لن يتخلى عن هذه الاستراتيجية عندما يحقق أهدافه، كما فعل في الماضي

بدأت داعش بتحويل مواردها إلى العراق، والعمل بحرية في الجزء الغربي منه مع شن حملات من التفجيرات الانتحارية وبالتالي السيطرة على العديد من المدن في محافظة الأنبار.

قد احتلت داعش الموصل والعديد من المناطق الشمالية في خطة مكونة من أجزاء عدة لتشكيل

دولة إسلامية تمتد من لبنان

إلى العراق. وقد يكون الهدف الرئيس القادم هو مدينة بغداد. ولكن من غير المحتمل أن تستطيع داعش تكرار الإنجاز العسكري السابق في بغداد. فإذا كان ينظر للقوات العسكرية من

قبل العديد من السكان المحليين في شمال العراق على أنها جيش احتلال، لكنها في بغداد تدافع عن أرضها ويمكن أن تعتمد على دعم الآلاف من الميليشيات الشيعية التي حشدت لقتال داعش



إن عملية الاستيلاء السريعة التي حصلت لمساحات واسعة من شمال العراق من قبل عدد قليل نسبياً من المقاتلين السنة العرب المتشددين تحت راية داعش غيرت من المشهد الاستراتيجي للشرق الأوسط. فداعش اليوم تخلف تنظيم القاعدة في العراق وتركب موجة مشاعر الاستياء لدى العرب السنة

نتيجة للسياسات الطائفية الإقصائية التي ينتهجها رئيس الوزراء العراقي الشيعي نوري المالكي.

قد أسهمت الحرب الأهلية السورية بشكل كبير بظهور داعش مما مكنها من تأسيس

قاعدة لعملياتها في شرق سوريا وتحويل نفسها إلى قوة مسلحة ومتحركة مكونة من آلاف المقاتلين من ذوي الخبرة (بضمنهم العديد من الفارين من السجون والمتطوعين الأجانب). ومنذ سنة من الآن

القوانين الإسلامية القاسية. وهذه الدينامكية ستمنح حكومة المالكي فرصة للقضاء عليهم إذا استغلت بشكل ذكي.

فكيف يمكن أن تستجيب الولايات المتحدة؟

أولاً: عدم المبالغة بردة الفعل، من أجل إبعاد الأذى. هناك فرصة جيدة في إمكانية القوات الأمنية العراقية والميليشيات المساعدة لها بعزل داعش عن حلفائهم. وعلى الولايات المتحدة أن تقدم المعلومات والنصح للقوات الأمنية ومن الحكمة أن تنتشر قواتها في المنطقة للحصول على مجموعة من الخيارات العسكرية، لكن عليها أن لا تتدخل عسكرياً في الحرب الأهلية الناشئة، على الأقل الآن. وينبغي أن لا تستخدم القوة إلا في حالة تعرض



السفارة الأمريكية في بغداد إلى تهديدات من قبل داعش وحلفائها، فأخر شيء تحتاجه الولايات المتحدة هو المشاركة في هذا القتال، لأن المتشددين غالباً ما يعتمدون على الاستجابة المبالغة لأعدائهم. والتدخل الأمريكي المباشر سيكون لصالح عمليات التجنيد التي تقوم بها داعش، وهذا بالتأكيد أمر غير مرغوب.

ثانياً: إيقاف الحديث عن اجتماع مع إيران لمناقشة الوضع في العراق. فهذا الحديث لا يغذي سوى التكهنات حول القضايا التي يمكن أن يتم التعاون بشأنها بين واشنطن وطهران على حساب السنة، والولايات المتحدة تعتقد بأن

فضلاً على دعم أغلبية السكان هناك. وهذا ما ظهر عند تعثر محاولة داعش لاحتلال بعقوبة شمال بغداد. لذلك فإن القتال ممكن أن يأخذ شكل حرب استنزاف دامية وطويلة. فلن يكون هناك انتصار سهل لداعش رغم أن قدرتها على العيش فساداً في العاصمة وغيرها من المناطق عبر التفجيرات الانتحارية لم تنته بعد. وفي الوقت نفسه لن يكون سهلاً على القوات العراقية استعادة العديد من المناطق التي سبق أن احتلتها

داعش. **فالقوات الأمنية**

تحاول تحرير الفلوجة منذ

أشهر دون أي نجاح يذكر.

ومن أجل تحقيق النجاح

تحتاج القوات العراقية

لإيجاد تحالفات مع السنة

كما حصل في الانتفاضة

العشائرية التي ساعدت في

القضاء على تنظيم القاعدة

في العراق أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولكن بعد أن

تم استخدام العشائر ومن ثم التخلي عنها فقد

يصعب إقناعها بالعودة للتحالف مرة أخرى.

ويمكن القول إن داعش تواجه أيضاً تحديات كبيرة، فهي اليوم منتشرة في أغلب مناطق شمال العراق فإذا كان عليها التثبيت بالمكاسب على الأرض سيكون عليها قيادة والتعامل مع تحالفات عسكرية فضفاضة تتضمن الجماعات البعثية المتمردة والميليشيات العشائرية التي تتضارب مصالحها مع مصالح داعش. وهذا لن يكون سهلاً، وسيكون عليها أيضاً تجنب تنفير أهل المناطق السنية الذين تدعي تمثيلهم، عبر تطبيق

رابعاً: الطريق لتنفيذ إدارة فاعلة للأزمة في العراق قد يمر عبر سوريا. لداعش تواجد مكثف في شرق سوريا ومن المهم فرض ضغوطات عليها هناك خصوصاً في ضوء مكاسبها الحالية التي تتضمن كميات كبيرة من الأسلحة غنمتها من القوات الأمنية العراقية. فقد استغرقت الولايات المتحدة وقتاً طويلاً في الجدل حول إمكانية تسليح المعارضة المعتدلة في سوريا. والآن هو الوقت الملائم لذلك. وهذا سيشكل تحدياً طالما جعل داعش تسحب قواتها من العراق لتأمين ملاذها السوري وبالتالي يخف الضغط عن حكومة المالكي، وربما يجبر داعش على تخفيف قبضتها على الأراضي التي سبق وأن احتلتها مؤخراً. (وهذا أيضاً سيمكن المعارضة المعتدلة من إدامة الضغط على نظام الأسد، في الوقت الذي تعود فيه الميليشيات الشيعية العراقية المتحالفة مع الأسد إلى العراق لمقاتلة داعش). كل ذلك سيأخذ وقتاً، ولكن من الواضح أن الأزمة لن تنتهي قريباً، لذلك فإن تدريب وتجهيز المعارضة السورية



المعتدلة ممكن أن يحقق منافع مهمة كجزء من استراتيجية بعيدة الأمد تتعلق بسوريا والعراق.

طريقة مقاتلة الجهاديين السنة لا تتم إلا بالتحالف مع الجهاديين الشيعة.



وسيعقد هذا التصور الوضع المتأزم أصلاً في العراق، ويعزز انعدام الثقة من قبل الحلفاء السنة التقليديين للولايات المتحدة بالوقت الذي تحتاجهم فيه الولايات المتحدة لمساعدتها في إيجاد الطريق الوسط لكل من سوريا والعراق.

ثالثاً: على واشنطن أن تضغط على حكومة المالكي لإيجاد تحالفات مع السنة المعارضين لداعش من أجل إعادة تشكيل التحالف الذي هزم القاعدة في العراق أعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. خلال هذه الأزمة، أظهر المالكي بأن استجاباته طبيعية في اللعب على ورقة الطائفية، مستدعياً الميليشيات الشيعية لمساعدة القوات العراقية في مقاتلة داعش. ورغم أن ذلك قد يحقق مكاسب سياسية قصيرة الأجل أما على الأمد البعيد فهو رهان خاسر. لذلك على الولايات المتحدة أن تضع شروطاً لجعل المالكي ينفذ استراتيجية عابرة للطوائف، ولكن ينبغي أن تتأكد بأن هذه الجهود ستنجح أو أن المالكي سوف لن يتخلى عن هذه الاستراتيجية عندما يحقق أهدافه (كما فعل في الماضي).

العراق بحاجة إلى قيادة جديدة

الكاتب: مايكل اوهاتلون / زميل في معهد بروكينغز

معهد بروكينغز - ٢٠١٤/٦/١٦

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن

إن جدول أعمال الفريق الجديد، وعلى نحو ما مذكور في الدستور العراقي، يسمح للسنة بإجراء استفتاء في السنوات القادمة على إمكانية إنشاء منطقة فيدرالية مستقلة خاصة بهم، كما الكرد في كردستان، لكن الأهم وقبل كل شيء، إن العراق بحاجة إلى قيادة جديدة وزعيم جديد، يقوم بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحتوي الانقسامات

ومثير للانقسام، جنباً إلى جنب مع الآثار غير المباشرة للحرب الأهلية السورية، كان سبباً لهذا الانهيار.

ويرى الكاتب في جانب ما يسميه **الفوضى الطائفية**، أن على المالكي التنحي، فهو بنظر السنة والأكراد شوفيني شيعي لا

يلبي مطالبهم. وهذه التصورات سيكون من الصعب تغييرها، خلال ثمان سنوات من حكم رئيس الوزراء العراقي. وإنه لمن المؤسف أن يفوز المالكي بولاية ثالثة، وقد يكون الوقت

قد تأخر لحمله على التنحي.

كما قال الخبير بالشؤون العراقية **كينيث بولاك**: ربما أفضل ما يمكننا القيام به هو الدعوة إلى تعديل الدستور العراقي بما يضمن عدم الترشح لأكثر من ولايتين.

خلال الأيام القليلة الماضية، تباطأ هجوم المتمردين في العراق، إذ كان متوقعاً أن بغداد والمدن المحيطة بها، ذات الأغلبية الشيعية، ستكون هدفاً صعباً لداesh بالمقارنة مع المدن ذات الأغلبية السنية كالفلوجة والموصل وتلعفر. لكن هذا الأمر وفقاً للكاتب لا يدعو

للتراخي. **فالعراق يتأرجح على شفا حرب أهلية وهناك مخاطر بتحوله إلى ملجأ للقاعدة وهذا ما حاولنا منعه بشدة منذ ١١ أيلول، ويضيف هناك حاجة لتدابير (جريئة) لضمان أمننا.**



قال الرئيس اوباما الاسبوع الماضي اننا بحاجة إلى التفكير في خيارات عسكرية جديدة للعراق وأشكال اضافية من المساعدات الامريكية، كما دعا إلى مزيد من الاصلاحات السياسية لحكم رئيس الوزراء العراقي، الذي يصفه مايكل او هاتلون بأنه **طائفي واستبدادي**

ويضع مايكل اوهانلون قائمة من الخلفاء لرئيس الوزراء وتشمل قادة سنة مثل رافع العيساوي وزير المالية السابق، ومن الأكراد هوشيار زيباري وزير الخارجية، والعديد من الشيعة. وبغض النظر عن يأخذ منصب رئيس الوزراء، فالمطلوب قيادة الأمن الوطني العراقي بتوازن، بما في ذلك وزارتا الدفاع والداخلية وكذلك مستشارية الأمن القومي. وتجب ملاحظة أن إنشاء فريق عمل متنوع ربما سيؤدي إلى خلاف مباشر مع المصالح الإيرانية، وفي حد ذاته فأي تعاون مع طهران يجب أن يتم بحذر شديد.

إن جدول أعمال الفريق الجديد، وعلى نحو ما مذكور في الدستور العراقي، يسمح للسنة بإجراء استفتاء في السنوات القادمة على إمكانية إنشاء منطقة فيدرالية مستقلة خاصة بهم، كما الكرد في كردستان. لكن الأهم وقبل كل شيء، العراق بحاجة إلى قيادة جديدة،



وزعيم جديد، يقوم بتشكيل حكومة وحدة وطنية تحتوي الانقسامات.

وإذا ما بقى المالكي في منصبه، فإن علينا الإصرار على عدد من



الإصلاحات قبل تقديم أي مساعدات:

١- وزارتا الدفاع والداخلية تحتاجان إلى استعادة دورهما في قيادة قوات الأمن في الميدان، بدلاً من تدخل رئيس الوزراء المباشر في عملها.

٢- يجب أن تتوقف مطاردة المالكي القانونية لمعارضيه السياسيين.

٣- إعادة بعض القادة العسكريين السنة الجيدين الذين أقصوا من مناصبهم إلى العمل مجدداً.

لكن قبل تحقيق ما ذكر أعلاه، يجب إقناع المالكي بالتناحي. لأنه ارتبط بسوء الحكم والمحسوبية لزمته من القادة الشيعة، المرتاب بهم من قبل السنة والأكراد، ولا يمكن الثقة بهم مجدداً. في ضوء ذلك، فإن المشكلة الأساسية في الهجمات الأخيرة ما زالت قائمة. وسيواصل السنة العمل مع (داعش) لأنهم يخشون ويكرهون المالكي أكثر من تنظيم القاعدة.

النفط والحرب الأهلية العراقية

الكاتب: كينيث بولاك / زميل رئيس في صحيفة الفورين بوليسي ومركز سابان

لسياسة الشرق الأوسط وخبير في شؤون الشرق الأوسط السياسية والعسكرية

معهد بروكينغز - ٢٠١٤/٦/٢٣

ترجمة وتلخيص: د. علي أحمد فارس

إن احتمالية بقاء الحرب الأهلية العراقية ضمن حدودها الحالية في المستقبل المنظور، أكبر من احتمالية قدرة المقاتلين السنة المتشددين على تجاوز بغداد والذهاب جنوباً إلى حقول النفط العراقية الرئيسية، ويمكن القول: إنه من غير المحتمل أن يسبب تطور الحرب الأهلية في العراق إلى توقف إنتاج النفط العراقي، ولكن كلما امتدت الحرب كلما كبرت احتمالية تأثر الإنتاج العراقي في الحقول الجنوبية

٤٥٪ من النمو المتوقع في الناتج العالمي خلال العقد الحالي".

وبالنتيجة فإن أي توقف أو انخفاض في النمو المتوقع لإنتاج النفط العراقي الحالي على الأمد البعيد يمكن أن يكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي. وكما

أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق **الان غرينسبان** عام ٢٠٠٢، "كل حالات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ ١٩٧٣، عندما أصبح البترول هو

عصر الكلفة الرئيس في الأعمال، سبقتها زيادات حادة في أسعار النفط". إن ملاحظة غرينسبان جاءت قبل الكساد الكبير عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩ والتي سبقها كذلك تضاعف أسعار النفط.



إن أهم اعتبارات الولايات المتحدة الناشئة من الحرب الأهلية في العراق، هي إمكانية تأثيرها على إنتاج النفط العراقي. فالعراق اليوم يعد ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، ورغم تفاؤل الأمريكيين إلا أن خبراء الطاقة حذروا بأن أسعار النفط ستعتمد على تزايد الإنتاج العراقي أكثر مما تعتمد على الصخور الزيتية في أميركا الشمالية. ففي أكتوبر ٢٠١٢ صرّحت الوكالة الدولية للطاقة بأن "الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط العراقي وفق

السيناريو المركزي ستكون أكثر من خمسة ملايين برميل يومياً خلال المدة الممتدة حتى عام ٢٠٣٥ مما يجعل العراق أكبر مساهم في نمو العرض العالمي. إذ يمثل العراق حوالي

النفط العراقي في الأجل القريب

جدد وتحالفوا مع ميليشيات وعشائر سنية أخرى في محاولة لاستئناف هجومهم، ولكن من الواضح أن احتلال بغداد والمدن الشيعية الأخرى في وسط العراق أكثر صعوبة عليهم من احتلال الموصل وتكريت وغيرها من المدن السنية شمال العراق.

يجب أن نتذكر دائماً صعوبة التنبؤ بالحرب وصعوبة تقدير التوازن الديناميكي للقوات القتالية مع محدودية المعلومات المتوفرة. مع ذلك فإن الدليل الذي نقترحه هو أن احتمالية الحرب الأهلية العراقية ستبقى ضمن حدودها الحالية للمستقبل المنظور، وانها أكبر من احتمالية قدرة المقاتلين السنة المتشددين على تجاوز بغداد والذهاب جنوباً إلى حقول النفط العراقية الرئيسية.

فإذا تحقق السيناريو الأول فهذا سيعني عدم تأثر إنتاج النفط العراقي كثيراً على الأمد القصير. فصادرات النفط العراقية تأتي أغلبها من هذه الحقول الجنوبية وهي تتدفق جنوباً عبر الخليج "الفارسي" وتصدّر عبر محطات عند أقصى الجنوب العراقي. ولكن خسارة بغداد يمكن أن تؤثر على البنية التحتية إذا استطاع المتشددون السنة العبث بتدفق المياه جنوباً (المياه مهمة لإنتاج البترول وتوليد الطاقة) أو العبث بشبكة الطاقة نفسها، رغم صعوبة تحقيق ذلك. فضلاً على أن خسارة مقر الحكومة في مثل هذه الدولة سيخلق بالتأكيد بعض المشاكل قصيرة الأمد في إدارة وتنظيم إنتاج النفط العراقي. ولكن على الأمد البعيد يبدو أن صناعة النفط العراقية يمكن أن

إن أغلب إنتاج النفط العراقي يأتي من جنوب العراق وبالخصوص من حقول بعيدة عن خطوط المواجهة الحالية. إذ تبعد حوالي ٢٠٠ ميل عن المقدادية والتي تقع جنوب المناطق التي تقدم فيها المتشددون السنة. وتبعد ٢٢٠ ميل شرق الفلوجة التي احتلها المتشددون السنة. صحيح أن هجوم داعش الذي انطلق في ٥/حزيران غطى حوالي ٢٥٠ ميل من الحدود السورية حتى مدينة المقدادية ولكن الظروف التي جعلت ذلك ممكناً قد خفّت إن لم تكن انتهت تماماً. ففي ذلك الوقت استفاد مقاتلو داعش من المفاجئة التكتينية (إن لم تكن الاستراتيجية) والتي دائماً ما تمثل ميزة مهمة جداً في الحروب. فضلاً على أن القوات الأمنية العراقية انهارت بعد حوالي أربعة أيام من القتال في الموصل لأسباب عدة. ومنذ ذلك الوقت تم إعادة تجميع القوات العراقية وأصبحت الآن غالبيتها من الشيعة ومدعومة من قبل المئات من الميليشيات الشيعية وأعداد كبيرة من المجندين الجدد وهم يدافعون عن المدن التي يقطنها غالبية شيعية في وسط العراق. فضلاً على أن إيران والولايات المتحدة قدمتا المساعدة للقوات العراقية رغم تواضع الدعم الأمريكي وعدم معرفة حدود الدعم الإيراني. مع ذلك كلاهما يمكن أن يساعد القوات العسكرية للتحالف الشيعي على المدى المتوسط فقط. لذلك فمن غير المفاجئ توقف تقدم المتشددين السنة. كما أن السنة أنفسهم أعادوا تجميع قواهم وقاموا بتجنيد أشخاص

المليشيات الطائفية والعرقية
بالمناطق التي يسكنها مجموعات

مطابقة لهم بالهوية أسهل من السيطرة على
المناطق التي يسكنها نظرائهم من الجماعات
الأخرى، وهذا ما يتطلب تطهيراً عرقياً متى
ما استطاعت المليشيا السيطرة على أراضي
المناوئين. ولكن ذلك لا يعني بأن أي حرب أهلية
ستستمر للأبد. هناك شيء واحد يمكن أن يغير
من التوازن العسكري بشكل دراماتيكي وهو
ظهور قائد أو أكثر بدرجة عالية من الكفاءة.

لأن الحروب الأهلية تشنها عادة التشكيلات
الصغيرة نسبياً وغير المنظمة من المشاة فيمكن
أن يحقق القائد العسكري القوي أثراً كبيراً في
القتال. وأحمد شاه مسعود في أفغانستان في
الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي مثال
جيد على ذلك. فقد أحبط كل هجمات طالبان
على الجزء الطاجيكي في قرية بانجشير من
عام ١٩٩٤ حتى وفاته عام ٢٠٠١ على أيدي
قتلة تنظيم القاعدة. كما أن حسن جاموس في
تشاد أواخر الثمانينيات قدم مثلاً آخر مشابه
لقادة المعارك والذي ساعدت قدرته في التغلب
على المليشيات المتناحرة وحليفها الليبي.

وبسبب ندرة العباقرة من العسكريين، فعلى
الأغلب إن الجانب الذي يستلم دعماً خارجياً
أكبر من مناوئيه هو من تميل له كفة الموازنة
في الحرب الأهلية. فالشيعة في لبنان وصرح
البوسنة والبشتون في أفغانستان جميعها حققت
تقدماً لأنها حظيت بمساعدات من حلفاء أجنبي
أكثر من منافسيها.

قد يصعب معرفة كيف يمكن أن يجري ذلك

تستعيد عافيتها حتى مع سقوط بغداد.

كما تظهر أهمية كبيرة لمعركة بيجي حيث يقع
أكبر مصفى للنفط في العراق لأن هذا المصفى
يجهز أغلب احتياجات البترول المحلية،
والمدينة نفسها تسيطر على أهم عقد الطاقة
والمياه والاتصالات والنقل. على كل حال هي
تعني القليل اليوم نسبة للإنتاج الحالي للنفط
العراقي والذي توقف تدفقه إلى تركيا بشكل
كبير خلال الثمانية عشر شهراً الماضية بسبب
التخريب المتكرر الذي تتعرض له من قبل
الجماعات المتشددة السنية. والاستثناء الوحيد
لذلك هو بترول إقليم كردستان الذي يتم تصديره
شمالاً إلى تركيا ولكن ليس عبر بيجي. لذلك
يمكن القول: إنه من غير المحتمل أن يسبب
تطور الحرب الأهلية في العراق إلى توقف
إنتاج النفط العراقي.

البحث في الطريق

بالبحث في الآفاق الزمنية على الأمدين المتوسط
والبعيد نجد أن الوضع الأمني يمكن أن يخلق
مشاكل أكبر لبترول العراق.

التغير في موازين القوى. أولاً، هناك التوازن
العسكري نفسه، فرغم أن سيناريو المأزق
الدموي يبدو الأكثر رجحاناً الآن ولكن ذلك
يمكن أن يتغير. تاريخياً الحروب الأهلية
بين الطوائف كما يحدث في العراق وسوريا
(التي تندمج اليوم مع العراق) غالباً ما تواجه
طريقاً مسدوداً بوجود الانقسامات العرقية
والطائفية في البلاد وهذا ما حدث في سوريا
ولبنان وأفغانستان والسودان قبل ذلك. فاحتفاظ

الأمد البعيد هو التدخل المباشر لإحدى الدول المجاورة. وهذا يحدث كثيراً ويمكنه أيضاً أن يغير من موازين القوى في الحرب الأهلية. ودون الدخول بالتفاصيل هذا يحدث غالباً عندما يتم دعم واحدة أو أكثر من الميليشيات لشن الحروب لتقل مخاطرة انتقال الحرب الأهلية إلى هذا البلد (على شكل حركات إرهابية أو انفصالية أو غيرها)، أو لتهدة الأصوات الشعبية المطالبة بدعم أبناء جلدتهم أو عرقهم أو طائفهم في الحرب الأهلية أو لمنع الدول المجاورة من الحصول على نفوذ أكبر في الدولة التي تعاني الحرب الأهلية. فإذا بدأ الحليف بخسارة الأرض ستواجه الدول الداعمة خياراً يتراوح بين إيقاف الدعم أو مضاعفة المساعدات على الأرض. والكثير يختارون الخيار الثاني كما حدث لسوريا في لبنان وحلف الناتو في البوسنة، وغيرها.

هل يمكن أن يزداد الوضع سوءاً؟ في الغالب ممكن، بمعنى إذا قامت إحدى الدول الجارة بغزو البلد فإن البلدان المجاورة الأخرى قد تسعى للحفاظ على مصالحها وتمنع غيرها من البلدان من الاستفادة بشكل كامل في الدولة المستهدفة. فالاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ كان على الأغلب لمنع التدخل السوري (على الرغم من أن هذا التدخل كان مرحباً به عام ١٩٧٦) كما كان هذا الاجتياح مرتبط بمحاولتها وقف المد الإرهابي الذي كانت تواجهه. أما بخصوص العراق فقد سمعنا التهديد السعودي بالتدخل عسكرياً في العراق عام ٢٠٠٦ في حالة عدم سيطرة الولايات

في الصراعات المتنوعة العراق أو سوريا. فتحالف المالكي الشيعي يأخذ دعمه من إيران بشكل واضح. وكلما طالت الحرب الأهلية كلما تورطت إيران وشيعة العراق بها أكثر فاكثراً، (كما أن روسيا اليوم تتحدث أيضاً عن دعم المالكي). والحرب الأهلية العراقية تأخذ مكانها طبعاً في التوترات الواسعة بين السنة والشيعة والسعودية وإيران والتي تزايدت منذ البدايات الأولى للحرب الأهلية عام ٢٠٠٤. **فالسعودية وحلفاؤها الخليجيون قدموا دعماً لسنة سوريا والعراق لبعض الوقت، بطريقة غير مباشرة من خلال التبرعات الخاصة، وبشكل مباشر عبر المساعدات السرية التي تقدمها الحكومة السعودية للمعارضة السورية، وكلما زادت إيران من دعمها للشيعة كلما زاد دعم السعودية والدول السنية الأخرى للسنة.** فإذا قدمت إحدى الدول دعماً كبيراً سيسمح ذلك لوكلائها أو حلفائها بتحقيق انتصارات محلية كبيرة يسهل مشاهدتها. على سبيل المثال، قدمت إيران دعماً مكثفاً جداً لنظام الأسد في سوريا مكنه من تحقيق مكاسب محلية في حلب وحمص وغيرها من المدن السورية ولكن هذه المكاسب لم تغير من الصورة الاستراتيجية في سوريا أولاً، إذ ما تزال خطوط القتال متوافقة بشكل كبير مع الانقسام الطائفي، وثانياً ومن ناحية أخرى، فإن هذا الدعم جعل الخليج يستجيب بتكثيف الدعم للميليشيات السنية التي تهدد باستمرار المعارك.

والشيء الأخير الذي يمكن مراقبته على

الشيوعي. وقد يحصل مثلما حصل عندما حاولت بغداد وطهران قطع تصدير النفط للآخرين إبان الحرب العراقية الإيرانية، فإن المتشددين السنة سيعملون الشيء نفسه هذه المرة، وبسبب سيطرتهم اليوم على رقعة كبيرة من شمال العراق فإن قدرتهم على عمل ذلك قد تتحسن.

٢- البيروقراطية المعرقة. حتى قبل اندلاع الحرب الأهلية من جديد، عانى العراق من مشاكل متنوعة بخصوص إنتاج النفط. فالحكومة العراقية المبالغة بالمركزية غير فاعلة وتعاني من الفساد وسوء الإدارة وقد واجهت شركات النفط (وغيرها من الشركات الغربية) مشاكل في الحصول على التأشيرات والتراخيص، وفي نقل الأشخاص والمعدات، وفي تأمين الموارد المتوقع أن يوفرها الجانب العراقي. فبعض المشاريع الكبيرة والمهمة للعراق ولصناعة النفط والغاز واجهت الكثير من مشاكل البيروقراطية التي عرقلت إنجازها. وقد تضمن ذلك مجموعة من المشاريع المهمة للاستفادة من الغاز الطبيعي المشتعل ولجلب مياه البحر لحقنها في حقول النفط الجنوبية وإبدالها محل المياه النقية التي كان يستخدمها العراقيون. ومع كل ما تعانيه من الحرب الأهلية (وسلسلة التحديات المصاحبة لها) فإن الحكومة العراقية ما زالت أكثر تقييداً وأقل كفاءة حتى من قبل أسبوعين مضت.

٣- الفوضى. خلال الأشهر الثمانية الماضية قامت الحكومة العراقية بنقل الجيش وتشكيلات الشرطة من جنوب العراق إلى غربه في

المتحدة على الوضع في العراق، وفي الأسبوع الماضي حذر وزير الخارجية السعودي علناً من التدخل الإيراني المكثف في العراق. ومع الأهمية الاستراتيجية للعراق ممكن أن نشاهد مع الوقت تزايد التدخلات من قبل كل من إيران والدول السنية. ويمكن أن نرى تدخلات عسكرية مباشرة على الرغم من عدم وجود مصلحة في ذلك. فالدول المجاورة التي تتدخل عسكرياً في الحروب الأهلية تعمل ذلك عادة بعد سنوات من مقاومة رغبتها الملحة بالتدخل. فإذا تدخلت بشكل مباشر يمكن عندها أن تتغير الديناميات العسكرية بشكل كبير ولكن بطريقة يصعب قياسها في الوقت الحاضر.

المشاكل المباشرة في صناعة النفط العراقية. بغض النظر عما يحدث في ميزان القوى في الحرب الأهلية المطولة في العراق، كلما امتدت الحرب كلما كبرت احتمالية تأثر الإنتاج العراقي في الحقول الجنوبية. وهناك على الأقل ثلاث مشاكل ممكن أن تنشأ:

١- الإرهاب/التخريب. تحاول داعش والجماعات السلفية الجهادية الأخرى تعطيل إنتاج النفط العراقي عبر مهاجمة البنى التحتية النفطية في الجنوب ولسنوات. وكما قلنا سابقاً لاقت نجاحاً كبيراً في عمل ذلك في البنى التحتية الشمالية، ولكن لم يكن لها التأثير نفسه في الجنوب لغاية الآن. وهي في الوقت الذي تخوض حرباً تقليدية شاملة على مناوئها الشيعة قد تعمل على مضاعفة جهود تخريب البنى التحتية النفطية. وبعد كل ذلك فإن تدفق إيرادات إنتاج النفط العراقي تعود لقوى التحالف

الجنوب ونقل عملياتها إلى إقليم كردستان العراق. ورغم عناد حكومة بغداد حول هذه القضية فإن متطلبات مواجهة الحرب الأهلية قد يجبرها على إعادة النظر في ذلك لأنه يعد الطريقة الوحيدة للحفاظ على شركات النفط الكبيرة في العراق وبالتالي استمرار ضخ النفط لأهمية ذلك في الجهد الحربي الذي تقوم به الحكومة العراقية.

استنتاجات أولية بخصوص إنتاج النفط العراقي والحرب الأهلية الجديدة

من الواضح أنه يمكن قول الكثير حول هذا الموضوع. فالمقالة لم تتناول موضوعه الكرد هنا وهي مسألة مهمة جداً تستحق تحليلاً خاصاً بها. كما أن موقف الأكراد ما زال غامضاً لغاية الآن خصوصاً فيما يتعلق بالاحتمالية الكبيرة لإعلانهم الانفصال في المستقبل القريب مع توسع الحرب الأهلية العراقية. **مع ذلك، وحتى لو كان هذا التحليل المحدود يشير إلى أن أغلب إنتاج النفط العراقي سيستمر في الأمد القريب أو حتى المستقبل المنظور ولكن على الأمد البعيد قد يصعب استمرار نمو تصدير النفط العراقي كما مخطط له.** في الواقع، إن إنتاج النفط العراقي قد يبدأ بالتناقص حتى مع مرور الوقت اعتماداً على عدد من العوامل العسكرية والسياسية. وذلك يدعو على الأقل للتساؤل عما إذا كان إنتاج النفط العراقي سيستمر في النمو والتوسع بالوتيرة اللازمة لتتوافق مع توقعات أسعار النفط على الأمد البعيد.

الأنبار لمقاتلة داعش التي سيطرت على الفلوجة وهددت الرمادي و(أبو غريب) وسامراء. كما أن نقل الكثير من أفراد الأمن من الجنوب (على سبيل المثال، ١١ كتيبة من أصل ١٧ تم إعادة نشرها من محافظة البصرة) عقد الوضع الأمني في الجنوب أيضاً. **فهناك تقارير متزايدة حول العنف القبلي وتوسع شبكات الجريمة والعنف السياسي المحلي.** ومنذ ذلك الحين قامت بغداد بنقل قطعات عسكرية إضافية من الجنوب إلى الشمال لمقاتلة الجماعات السنية المتشددة. ورغم أنه مع الوقت يمكن أن تشكل وحدات عسكرية جديدة لحماية الجنوب ولكنها ستواجه دائماً حاجة متزايدة للقوات العسكرية على طول خطوط القتال مع استمرار الحرب الأهلية وهذه الحاجة عادة ما تأخذ الأولوية نسبة إلى تأمين المناطق الخلفية.

إن جميع هذه الأسباب ستزيد من كلفة إنجاز الأعمال في العراق بالنسبة لشركات البترول الكبيرة مما يصعب على العراق الوصول إلى طاقة تصديرية كاملة.

قد يكون أحد العوامل المخففة هو إمكانية استثمار بغداد للفرصة التي تقدمها الحرب الأهلية الجديدة لمراجعة نهجها في التعاقدات النفطية. ولغاية ذلك الوقت تصر بغداد على شروطها التعاقدية مع شركات البترول العالمية التي قللت من أرباحها بشكل كبير. وهذا العناد من قبل حكومة بغداد أصاب بعض الشركات الأجنبية بالإحباط وتسبب بانسحابها من

داعش قد يصبح ممثل السنة إذا لم يكبح جماحه سريعاً

الكاتب: أندرو جيه. تابلر/ زميل أقيم في معهد واشنطن ومؤلف كتاب

"في عرين الأسد: رواية شاهد عيان عن معركة واشنطن مع سوريا"

٢٠١٤ / ٨ / ١١

نقلًا ملخصًا عن معهد واشنطن

إذا ما استمرت انتصارات «داعش» الأخيرة، فلن يترتب عنها مخاطر إعادة ترسيم حدود "سايكس-بيكو" فحسب بل ستصبح «الدولة الإسلامية» والجهاديون بشكل عام الصوت الحقيقي للسنة في الشرق الأوسط، وبدلاً من الاعتماد على دول الخليج لإنشاء فرقة مماثلة لـ «قوة القدس» من أجل تدريب ودعم السنة المعتدلين في سوريا والعراق، يجب على الولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور من خلال التعاون مع وكالات الاستخبارات العربية لتنسيق جهودها وتوجيهها من أجل دعم البديل السني المعتدل والقابل للاستمرار الذي سيملاً الفراغ بعد هزيمة «الدولة الإسلامية»

ضمّ المسلمين السنة إلى صفوفها من أجل مقاتلة ما تعدّه أنظمة شيعية مدعومة من إيران في كل من بغداد ودمشق. فالمحاولات التي قام بها الأسد والمالكي لإرضاخ السنة في بلديهما، سواء بالترهيب أو بالترغيب، أدت إلى استقطاب الجهاديين من جميع أنحاء العالم إلى سوريا والعراق. وعلى خلاف التنظيمات الإرهابية الأخرى التي تعتمد على شبكات التمويل والمحسنين



الأثرياء، تركز «داعش» على الاكتفاء الذاتي من خلال الابتزاز وبيع المنتجات النفطية وفرض الضرائب والرسوم لتوليد العائدات. وتتيح لها هذه الأموال تنفيذ عمليات تدرّ لها المزيد من مصادر الربح، بما في ذلك ملايين

ساهم الشعور العميق ورسخ الهدف لداعش وقدرته السياسية والمالية والعسكرية، في تأمين ملاذ آمن له بين نهري دجلة والفرات. وصحيح أن الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة هذا الأسبوع قد تساعد في دحر زحف هذا التنظيم، لكن إذا كان الشعب الأمريكي لا يريد فعلاً الانجرار إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط، فيجب على واشنطن أن تعزز هذه

المكاسب من خلال العمل مع حلفائها العرب على تقوية السنة المعتدلين القادرين على ملء الفراغ الذي قد تخلفه هزيمة «داعش» في سوريا والعراق.

وتتبع قوة «الدولة الإسلامية» من فعاليتها في

قبل «قوة القدس» التابعة لـ «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني على غرار «حزب الله» و«سرايا الدفاع الوطني»، تملك قدرة شبه معدومة على العمل بعيداً عن عمقها الاستراتيجي في إيران ولبنان. والأسوأ من ذلك هو أن إيران تشجع التشدد الطائفي الذي يدفع السنة إلى التعاون على مضض مع «داعش» بوصفها أفضل من فصائل الموت التي ترعاها إيران.

إن الدول العربية السنية تفتقر إلى تنظيم شبيه بـ «قوة القدس» لتدريب السنة المعتدلين. وفي الوقت نفسه كان المجتمع العربي السني يدعم إلى حد ما الجهاديين بالأموال والرجال، مقلداً الأدوات المتدنية الكلفة لـ «قوة القدس» في دعم الفصائل الشيعية المتطرفة إنما من دون عنصر الانضباط.

وحتى الدول المجاورة لسوريا ليست بموقع يخولها اجتناث «داعش» من الجذور، بل هي تفضل احتواء الأزمة داخل سوريا وذلك بدرجات نجاح متفاوتة. وحتى الآن، كانت الأردن هي الأتجح بين هذه الدول حيث ضببت حدودها مع سوريا منذ بداية الأزمة فيما عملت مع الولايات المتحدة على دعم الثوار السوريين سراً. أما تركيا التي تملك الحدود الأطول والأكثر انفتاحاً مع سوريا، فلم تبدأ إلا في الآونة الأخيرة بالتحرك لقمع الحركات الجهادية التي تعمل من أراضيها نحو سوريا ولا سيما بعد أن احتجرت «داعش» الرهائن في القنصلية التركية في الموصل.

الدولارات من مصارف الموصل والمعدات العسكرية الأمريكية. وتستخدم هذه الغنائم غير المشروعة لشراء موالاة الجماعات والقبائل المحلية ودعمها. وما حققه من مكاسب أخيراً دفع زعيم «داعش» إلى عدم الاكتفاء بإعلان «الدولة الإسلامية»، بل قام أيضاً بإعادة «الخلافة الإسلامية» التي تم حلها رسمياً قبل تسعين عاماً.

وحتى الآن، أثبت الجيش العراقي عجزه عن دحر «داعش»، ويعزى ذلك بالدرجة الكبرى إلى قدرات «الدولة الإسلامية» العسكرية وعتادها الذي استولت عليه حديثاً. غير أن الخسائر التي يتكبدها الجيش العراقي تعود بمعظمها إلى عدم استعداد حكومة المالكي لدمج السنة في الحكم، وهذا أمر نتج بدوره عن الدعم الذي تتلقاه من إيران. أما القوات الكردية التي قررت واشنطن تسليحها هذا الأسبوع فهي في موقع يخولها دفع «داعش» إلى الوراء بالقرب من معاقلها الشمالية ولكنها لن تتمكن من الانتشار في المناطق السنية من العراق، والأرجح أنها لن ترغب بذلك. وتنطبق القيود العسكرية والسياسية نفسها في سوريا، ومن غير المرجح أن يستقطب النظام السوري السنة المعتدلين إلى جانبه.

وقد اقترح البعض دعوة إيران إلى تولي مشكلة «داعش» بالنيابة عن الولايات المتحدة كجزء من «صفقة كبرى» حول برنامجها النووي. إلا أن تلك المحادثات لا تسير على ما يرام. إن الجماعات المسلحة المدعومة أو المدربة من

مع المعارضة السننية السورية كذريعة لعدم التصدي في وقت سابق للشبكات المالية الجهادية.

نظراً للانتصارات التي حققتها «داعش» في الآونة الأخيرة، سيكون من التفاؤل الاعتقاد بأن طموحاتها محصورة بإقامة الخلافة بين دجلة والفرات. فقد نقلت «الدولة الإسلامية» قواتها نحو الحدود الأردنية والسعودية فيما نفذ عناصر التنظيم هجوماً ناجحاً هذا الأسبوع على مواقع الجيش اللبناني عند الحدود مع سوريا واحتجزوا أسرى أيضاً. وفي غضون ذلك، يقول المحللون والمسؤولون الأوروبيون والأمريكيون إنّ المئات - إن لم يكن الآلاف - من مقاتلي «داعش» و«القاعدة» في سوريا و«الدولة الإسلامية» يخططون على الأرجح للقيام باعتداءات في بلدانهم أو في أماكن أخرى.

ونظراً لتوطيد مكاسب «الدولة الإسلامية» وعدم اهتمام جيرانها أو عدم قدرتهم على اقتلاع هذا التنظيم في العراق وسوريا، يحتمل أن تصمد «الدولة الإسلامية» في غياب سياسة أمريكية أكثر حزماً وتنسيقاً تشمل عمليات عسكرية وسياسية. ولن يشكّل العمل مع إيران وعملائها في حكومتَي المالكي والأسد أيّ حلّ للمشكلة بسبب ضعف القدرات العسكرية لدى الدولتين وكذلك بسبب تشجيع الأعمال الوحشية الطائفية ضد السنة في كلا البلدين. وفي حين قد تكون إيران وحلفاؤها جبهة محايدة أمام توسع «داعش»، فإن تقوية إيران وحلفائها الآن سيكون بمثابة صبّ الزيت على النار الطائفية.

وعلى غرار الأردن، لا تريد أنقرة التدخل في سوريا بسبب خوفها من وقوع الاعتداءات الإرهابية على أراضيها، ولسخرية القدر باتت ترى في الأكراد - أعدائها التاريخيين - أفضل حلفائها بوجه احتواء «الدولة الإسلامية». وبسبب ما تعانيه لبنان والعراق من عجز وانقسامات داخلية فإن البلدين عاجزان عن التدخل في سوريا، باستثناء عبر الجهات الحكومية الفرعية كـ «حزب الله» الذي نسّق في الوقت نفسه مع الحكومة اللبنانية لاحتواء التذاعيات القادمة من سوريا. ومن جهتها، فضلت إسرائيل البقاء خارج سوريا بتفضيلها [اتباع سياسة] الاحتواء، باستثناء المساعدات السرية التي قدمتها لبعض الجماعات في الجنوب ومعالجة الجرحى.

وإذا ما استمرت انتصارات «داعش» الأخيرة، فلن يترتب عنها مخاطر إعادة ترسيم حدود "سايكس-بيكو" فحسب بل ستصبح «الدولة الإسلامية» والجهاديون بشكل عام الصوت الحقيقي والسلطوي للسنة في الشرق الأوسط. فالانتصارات المتسمرة للقوات الجهادية تهدد الأنظمة الملكية في الخليج العربي، ولاسيما المملكة العربية السعودية التي اضطلعت بالدور السياسي الأول في الإسلام منذ سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ بصفتها حارسة للحرمين الشريفين. إلا أنّ هزيمة القوات الجهادية على يد نظامي الأسد والمالكي يهدد هو أيضاً بتفجير الأوضاع الداخلية ضد الأنظمة الملكية في الخليج، وبالفعل استغل بعض الحكام النفوذ السلفي والتعاطف العام

السنة غير الجهاديين في العراق وسوريا عسكرياً (عبر التدريب) وسياسياً (في ما يتعلق بالحكومتين المدعومتين من إيران في العراق وسوريا). كما أن السنة السوريين والعراقيين الذين يشعرون بخوفٍ وجودي من العمل ضد «داعش» يحتاجون إلى الاقتناع بأن مثل هذا البرنامج ينطوي على احتمالٍ كافٍ بالنجاح ليخاطروا بحياتهم وبعياة عائلاتهم. ولحسن الحظ ان دول الخليج تملك علاقات طويلة الأمد مع القبائل المتواجدة في مناطق نفوذ «داعش» ناهيك عن محافظ مالية كبيرة. وبدلاً من الاعتماد عليها لإنشاء فرقة مماثلة لـ «قوة القدس» من أجل تدريب ودعم السنة المعتدلين في سوريا والعراق، يجب على الولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور من خلال التعاون مع وكالات الاستخبارات العربية لتنسيق جهودها وتوجيهها من أجل دعم البديل السني المعتدل والقابل للاستمرار الذي سيملاً الفراغ بعد هزيمة «الدولة الإسلامية».

وبالنسبة لواشنطن، قد تساهم هذه الجهود في إرساء الاستقرار في دولتين ضعيفتين ومفككتين فعلياً. وبالنسبة للحلفاء العرب، يمكن أن تمثل تلك الجهود فرصة لمساعدة القوات المعتدلة في وضع حدٍ للتطرف السني وللحكومات التي تهيمن عليها إيران في بغداد ودمشق. أما بالنسبة للشعب الأمريكي، فسيكون الاحتمال ضئيلاً بأن يجتاح جنوده دولة أخرى في الشرق الأوسط في أعقاب هجوم إرهابي ضخم آخر.

إذا كانت واشنطن تسعى لإيجاد "المعادلة التي تلبي تطلعات" السنة كما وصفها الرئيس أوباما خلال مقابلة أخيرة له مع صحيفة نيويورك تايمز، أو "التوازن الجيوسياسي" بين إيران والعرب الذي كان قد أوضحه في الخريف الماضي، فسوف تكون واشنطن بحاجة إلى العمل مع الحلفاء في العراق ودول الخليج العربي لتهدئة التوترات وأخذ السنة في سوريا والعراق في اتجاه أكثر اعتدالاً. ولا يخفى أن هذه المهمة ستكون شاقة للغاية؛ فالجهاديون ما يزالون يرددون أن أمريكا تشن حرباً على السنة منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ويرى الكثيرون أن للرئيس أوباما معايير مزدوجة في قراره بتسليح الأكراد ومنع "الإبادة" الجماعية لليزيديين بينما يرفض منذ ثلاث سنوات تسليح المعارضة ذات الغالبية السنية في سوريا - التي ما يزال يصرف النظر عنها بوصفها مكونة من "أطباء ومزارعين وصيادلة" - ويطبّق خطه الأحمر على نظام الأسد جراء استخدامه للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين.

وقد تشمل هذه الأخيرة الضغط على حكومة المالكي لتكون أكثر "شمولاً" مع دعم التغيير في تلك الحكومة، فضلاً على العمليات العسكرية الخاصة. وسيعتمد نجاح هذا البرنامج إلى حدٍ كبير على درجة التعاون والتنسيق مع الحلفاء السنة في المنطقة. فالحكومة السعودية التي كانت قلقة من التدخل الأمريكي في العراق، يجب أن تقتنع بأن واشنطن ستلتزم بدعم

السياسيون العراقيون عاجزون عن مواجهة داعش

الكاتب: حيدر الخوئي، زميل مشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

مؤسسة تشانام هاوس - ٢٠١٤/٧/١٤

إن أفضل سيناريو الآن هو تشكيل الحكومة سريعاً مما يؤدي إلى مزيد من اللامركزية في السلطة مع الحفاظ على وحدة أراضي العراق، وإن أسوأ سيناريو هو أن يكون تقسيم العراق أمراً واقعاً، أما إذا فشلت العملية السياسية مرة أخرى، فمن المرجح أن يتنازل الشيعة عن مساحات واسعة من الأراضي ذات الغالبية السنية والمنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في كركوك، مقابل سيادة لا تضاهي في بغداد والبصرة، المحافظة الاستراتيجية المنتجة للنفط في الجنوب

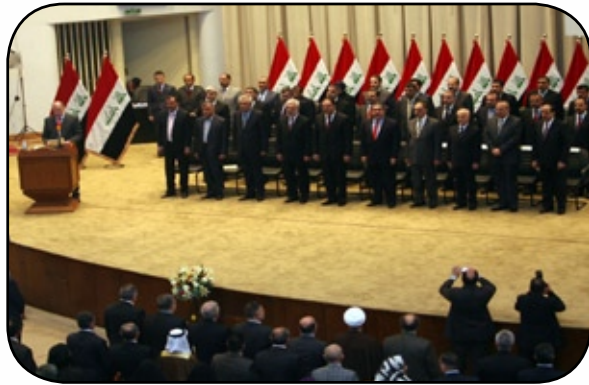
الشلل السياسي في العراق حتى في مواجهة تهديد واجتياح داعش التي استحوذت على مساحات شاسعة من البلاد، يبين مدى صعوبة التوصل إلى اتفاق، ويعد المالكي قلب المشكلة الحالية فقد حاز ائتلافه على عدد وافر من الأصوات في الانتخابات

العامّة وفاز بما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد المقاعد التي فاز بها منافسوه، ولكن مدة ولاية ثالثة للمالكي، وهو مسلم شيعي، خط أحمر بالنسبة للسنة والأكراد وحتى الأحزاب الشيعية المتنافسة

معه. ويبدو أن الدعم للمالكي بدأ يذوي، فلماذا لا يتنحى عن السلطة؟ تعنت المالكي قد يعكس رغبته في ضمان أن يكون خليفته هو الرئيس السابق لموظفيه، الذي يعتقد الكثيرون أنه المرشح البديل الأكثر قبولاً وسيتم ترشيحه

يشير الكاتب في بدء مقاله إلى تصريح أحد الخبراء بأن النواب العراقيين ببساطة لن يسمحوا للحرب أن تقف في طريق نزاعاتهم السياسية، وفي الوقت الذي تحترق فيه البلاد، ما يزال الساسة أمام طريق مسدود بشأن من الذي

يجب تعيينه في المناصب الحكومية الرئيسية بعد الانتخابات الوطنية التي جرت في نيسان الماضي. انعقد البرلمان العراقي الجديد لأول مرة يوم ١ تموز لانتخاب رئيس جديد، ولكن الجلسة اندرّت بسرعة إلى



مشاحنات بين أعضاء الأحزاب المختلفة، وكان لا بد من تأجيلها أسبوعاً إذ تغيرت الأوضاع قليلاً في الأسبوع التالي ومع عدم التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين رئيس البرلمان ورئيس الدولة ورئيس الوزراء، تأجلت الجلسة مرة أخرى.

من دون مقاومة كبيرة من الأحزاب السياسية الأخرى.

هناك مثل عراقي يقول: (الي يشوف الموت يرضى بالصخونة) وهذا المثل يساعدنا على تفسير إصرار المالكي على البقاء في السلطة، فالمالكي يريد ممارسة ما يكفي من الضغط لضمان تشكيل الحكومة المقبلة بشروطه حتى لو لم يكن على رأسها. وقد يشمل هذا حصوله على منصب نائب في مجلس الرئاسة، وبالتأكيد سيحصل حصوله على ضمان بأنه لن يحاكم إذا ما تنحى. خصوم المالكي الشيعة لا يمكنهم إملاء شروط عملية تشكيل الحكومة المقبلة لأنهم يواجهون حقيقة غير مريحة: وهي أن الشيعة قد يكونوا أغلبية في البرلمان الجديد، ولكن المالكي لديه الغالبية العظمى من المقاعد داخل تلك الكتلة، وقد يستبعد من رئاسة الحكومة المقبلة ولكن لا يمكن تجاهل كتلته. **هذا الشلل السياسي بالطبع يعود بالفائدة على الجماعات المسلحة ممن لا يؤمنون بالعملية السياسية ويريدون إسقاط نظام ما بعد عام ٢٠٠٣.** الساسة السنة في العراق قد تم انتخابهم مباشرة من قبل الشعب، ولكن ملثمي داعش والكثير منهم أجانب هم الذين لهم النفوذ في جزء كبير من غرب وشمال غرب العراق.

كثير من السنة يتوددون إلى الثوار الذين يريدون الإطاحة بالنظام الحالي لأنه بني على نموذج عرقي طائفي وهذا مما يعيق السنة نظراً لوضعهم كأقلية، ولكن تغيير الوضع الراهن يعدّ خطأً أحمرًا بالنسبة للشيعة لأنه أوصلهم إلى دفة السلطة لأول مرة في تاريخ العراق

الحديث، كما أن انهيار النظام السياسي بقدر ما هو خط أحمر بالنسبة للشيعة كذلك الحال بالنسبة لإيران، التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع حلفائها الشيعة في بغداد. وأفضل سيناريو الآن هو تشكيل الحكومة سريعاً مما يؤدي إلى مزيد من اللامركزية في السلطة مع الحفاظ على وحدة أراضي العراق. وسيستمر متمردو داعش يعيشون في العراق فساداً لأنهم لا يؤمنون بالعملية الديمقراطية، ولكن إذا انخرطت الأحزاب السياسية السنية في الحكومة الجديدة فسوف يضيق الخناق على المتمردين ويثبتون للمتشددين أن السياسة يمكنها أن تعمل في الواقع لتأمين المزيد من الحقوق والامتيازات.

إن أسوأ سيناريو هو أن يكون تقسيم العراق أمراً واقعاً. وهناك أماكن حيوية في العراق يسعى كل من إيران والشيعة لحمايتها وهذا يشمل بغداد وسامراء إلى الشمال ومحافظة ديالى إلى الشرق وجميع المحافظات ذات الغالبية الشيعية التسع في الجنوب. الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران تحشدت بالفعل لمواجهة المتمردين ومن المحتمل أن تتصدر الجهود المبذولة لتأمين هذا الجزء الحيوي من العراق. **أما إذا فشلت العملية السياسية مرة أخرى، فمن المرجح أن يتنازل الشيعة عن مساحات واسعة من الأراضي ذات الغالبية السنية والمنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في كركوك، مقابل سيادة لا تضاهي في بغداد و البصرة، المحافظة الاستراتيجية المنتجة للنفط في الجنوب.**

العراق على شفا الهاوية مرة أخرى، ويجب على قادته التحرك بسرعة.

رجل المخابرات الأمريكية مايكل فيكرز هو القائد الحقيقي لعصابات "داعش" والمخطط للعمليات الإرهابية بالمنطقة

وكالة أنباء تسنيم - ٢٠١٤/٨/١٤

عضواً سابقاً بقوات العمليات الخاصة، التي ظل بها ١٣ سنة، من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٦، طاف خلالها بمسارح عديدة منها الشرق الأوسط وآسيا ثم ظل بعيداً عن العمل في الإدارات الحكومية لمدة عشرين عاماً. وعندما استدعى الرئيس بوش، بريجنسكي في نهاية ٢٠٠٦ في كامب ديفيد للتخطيط لخروج الجيش الأمريكي من العراق أرسل في طلب فيكرز الذي وضع خطة انسحاب الجيش والإبقاء على مجموعه منه تعمل تحت إشرافه حتى تاريخه وتكوين

خلايا سرية من المتطرفين العرب والأجانب، ومن ثم تم تعيينه في عام ٢٠٠٧ رئيساً للعمليات الخاصة والإرهاب بالطابق الثالث في وزارة الدفاع الأمريكية وبداية التخطيط لإنشاء

جيوش سرية من الأجانب والعرب للعمل تحت قيادته. وفي ٢٩ أيلول ٢٠١٠ قبل ما يسمى "ثورات الربيع العربي" أمر أوباما بتعيينه مساعداً لوزير الدفاع الأمريكي لشؤون العمليات الخاصة والاستخبارات وبعد نجاحها (الثورات) عام ٢٠١١م تم تعيينه وكيلاً لوزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات. هذا هو المختصر المفيد عن مايكل فيكرز القائد والمخطط لكل العمليات الإرهابية في الشرق الأوسط .

كشفت تقارير أمنية ووسائل إعلام ووسائل التواصل الاجتماعي حقيقة رجل المخابرات الأمريكي "مايكل فيكرز" القائد والمحرك الحقيقي لعصابات "داعش" وكل التنظيمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط والطرف الثالث فيما يسمى بثورات "الربيع" والانحطاط العربي، الذي ساهم سابقاً في تأسيس ظاهرة "التنظيمات الجهادية" في أفغانستان .

وأضافت: أن فيكرز، هو نجم الإدارة الأمريكية الآن يطلقون عليه "مايكل رجل العصابات"، وهو التلميذ النجيب "الزيبغنيو بريجنسكي" وأحد ذنابه الرمادية التي تناولها أحد الكتاب العرب في كتابه "رأس الأفعى بريجنسكي" الذي صدر منذ سنتين.



وأضافت التقارير، أن فيكرز هو أهم المهندسين المشرفين على برنامج الوكالة المركزية للاستخبارات لتفريخ وتدريب وتسليح الحركات المتطرفة التي تضاعف حضورها منذ الوجود السوفيتي في أفغانستان والحائز على جائزة وكالة الاستخبارات الأمريكية لإنجازه أبرز مخطط استراتيجي وتنفيذه أكبر عملية سرية بتاريخ الـ "سي آي إيه" وهي استخدام المقاتلين في أفغانستان لدحر القوات السوفيتية؟! . إذ كان



لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الإلكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز